الأمم المتحدة A/48/PV.88

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الجلسة ٨٨
المعقودة يوم الاثنين
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي . . . . . (غيانا)
ثم: السيد ماركر . . . . . (باكستان)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماركر (باكستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

جدول الأنصبة المقرر لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق (A/48/853).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود تمشيا والممارسة المعتادة أن أسترعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/48/853. إنها تتضمن رسالة موجهة من الأمين العام الى رئيس الجمعية العامة يبلغ الجمعية فيها بأن ٢٥ دولة عضوة عليها متأخرات في سداد التزاماتها المالية للأمم المتحدة وذلك في إطار المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه بموجب المادة ١٩ من الميثاق فإنه:

«لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها».

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

الزلزال في الولايات المتحدة الامريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، باسم كل أعضاء الجمعية العامة، أن أعرب عن تعاطفنا العميق مع الولايات المتحدة الامريكية حكومة وشعبا حيال الخسارة المأساوية في الأرواح والأضرار المادية الجسيمة التي أسفر عنها الزلزال الذي وقع مؤخرا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الامريكية.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن حكومة بلادي وشعب الولايات المتحدة، أود أن أشكر الجمعية العامة والسفير ماركر على كلمات التعاطف الرقيقة التي وجهت الينا في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب لوس

94-85052

هذا المحضر قابل للتصويب. وترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أنجلوس. وأود أن أعرب أيضا عن عميق امتناننا لعبارات التعاطف الكريمة التي وجهتها الينا الدول الأعضاء.

وباسم المقيمين في منطقة لوس انجلوس بخاصة، أود أن أؤكد مجددا عن مدى تأثرنا بعبارات التعاطف والاهتمام.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع).
إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: طلب إعادة فتح النظر في البند ١٦٧ من جدول الأعمال (A/48/851)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/48/851 التي تتضمن نداء رسميا وجهه رئيس الجمعية العامة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بشأن مراعاة الهدنة الأولمبية.

ولكي تتمكن الجمعية العامة من الإحاطة علما بهذا النداء الرسمي، سيكون من الضرورة إعادة فتح باب النظر في البند ١٦٧ من جدول الأعمال.

وفي ظل هذه الظروف، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة لا تعترض على إعادة فتح النظر في البند ١٦٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٧ من جدول الأعمال (تابع)
بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأتلو الآن النداء الرسمي الصادر عن رئيس الجمعية العامة بشأن مراعاة الهدنة الأولمبية:

«اتخذت الجمعية العامة في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ القرار ١٠/٤٨ الذي أعلنت بمقتضاه سنة ١٩٩٤ بوصفها السنة الدولية للرياضة والمثل الأولمبية، والقرار ١١/٤٨ الذي حثت فيه الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأولمبية.

«والهدنة الأولمبية المقررة للألعاب الأولمبية المقبلة التي ستجري في ليلهامر، النرويج، في الفترة من ١٢ الى ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٤، ستدوم من ٥ شباط/فبراير الى ٦ آذار/مارس ١٩٩٤. والهدنة الأولمبية أو «الاكيشيريا» تستند الى تقليد يوناني قديم يرجع تاريخه الى القرن التاسع قبل الميلاد. وكانت جميع المنازعات تتوقف أثناء فترة الهدنة التي كانت تبدأ قبل سبعة أيام من افتتاح الألعاب الأولمبية وتنتهي في سابع يوم بعد اختتام الألعاب لكي يستطيع الرياضيون والفنانون والأقارب والحجاج السفر بأمان الى الألعاب الأولمبية والعودة بعد ذلك الى بلدانهم.

وما فتئت الأمم المتحدة تبذل محاولات نبيلة بصفة مستمرة لتحقيق السلم والاستقرار في المناطق المضطربة في العالم. غير أنه مازالت الحاجة تدعو الى وضع مفاهيم جديدة من أجل التصدي للصراعات.

«وأناشد رسميا جميع الدول مراعاة الهدنة الأولمبية والسعي نحو بناء سلم دائم، سواء أكانت حاليا أطرافا في نزاع ما أم لا. وأحث جميعنا على أن نضع على رأس اهتماماتنا وأعمالنا المبادئ والمثل التي تسعى «الاكيشيريا» والحركة الأولمبية الى نشرها. وبتطبيق مبدأ «الاكيشيريا» يستطيع العالم على الأقل أن يأمل في فترة راحة، مهما كانت مؤقتة، من القتل والدمار اللذين يصاحبان المنازعات. وعليه، أناشد أولئك المشتبكين حاليا الذين في حالات صراع مسلح اعتناق هذا المبدأ وتعليق الأعمال العدائية مراعاة له».(A/48/851)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علما بالنداء الرسمي الذي وجهه رئيس الجمعية العامة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بشأن مراعاة الهدنة الأولمبية؟

تقرر ذلك.

94-85052

هذا المحضر قابل للتصويب. وترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٦٧ من جدول الأعمال.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)
القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/845 و Add.1)

(ب) **مشروع قرار** (A/48/L.52)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أنهت مناقشتها للبند ٣٨ من جدول الأعمال في جلستها العامة الـ ٨٠، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وأنها في جلستها العامة الـ ٨٥، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت أربعة قرارات قُدمت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

ومعروض على الجمعية الآن تقرير الأمين العام عن مسألة جنوب افريقيا الذي تم تعميمه في الوثيقتين A/48/845 و Add.1، بالإضافة الى مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/48/L.52.

أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لكي يعرض مشروع القرار A/48/L.52.

السيد غمباري (نيجيريا) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعلم الأعضاء أن المجلس التنفيذي الانتقالي، في اجتماعه الأول المعقود في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، صادق على قرار يطلب الى الأمم المتحدة والكومنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية، بالإضافة الى الحكومات فرادى، القيام بتوفير عدد كاف من المراقبين الدوليين لمراقبة العملية الانتخابية في جنوب افريقيا، ودعا الأمم المتحدة الى تنسيق أعمال جميع المراقبين الدوليين هؤلاء.

والجمعية العامة، بقرارها ١٥٩/٤٨ ألف، المعنون: «الجهود الدولية الرامية الى الاستئصال الكامل للفصل العنصري ودعم إنشاء جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية» دعت الأمين العام الى الاستجابة الإيجابية السريعة لطلب تقديم المساعدة الانتخابية وطلبت الى الأمين العام كذلك أن يعجل بالتخطيط لدور الأمم المتحدة في العملية الانتخابية بالتشاور مع مجلس الأمن وبالتنسيق مع بعثات المراقبة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والكومنولث والاتحاد الأوروبي. وكما يعلم الأعضاء، قام الأمين العام بعد ذلك بتعيين السيد الأخضر الابراهيمي وزير خارجية الجزائر السابق، ممثلا خاصا له في جنوب افريقيا. وقد زار السيد الابراهيمي ذلك البلد يرافقه وفد من الأمانة العامة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لتحديد نطاق وطرائق مشاركة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية في جنوب افريقيا.

وأجرى الممثل الخاص للأمين العام، خلال زيارته لجنوب افريقيا، مشاورات مع الحكومة والأحزاب السياسية وممثلي المؤسسات الانتقالية والبعثات المراقبة الحكومية الدولية والدوائر الدبلوماسية وقادة هياكل اتفاق السلم الوطني والشخصيات القيادية. كما تلقى بيانا موجزا من فريق الرصد عن استنتاجاته.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أصدر الأمين العام تقريرا عن مسألة جنوب افريقيا يرتكز على الاستنتاجات التي خلصت اليها بعثة الممثل الخاص (A/48/845) وتقرير الأمين العام يتضمن تقييما عميقا للحالة في جنوب افريقيا قبل الانتخابات. ويحدد على نحو صائب بواعث القلق، ويبين بوضوح المهام الجديدة والمسؤوليات الجديدة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في الفترة المقبلة.

والبعثة، في إطار التوسيع المقترح في حجمها وولايتها، سيطلب منها أن تتحقق من تنفيذ القوانين الخاصة باللجنة المستقلة لوسائط الإعلام والسلطة الإذاعية المستقلة وجهود تثقيف الناخبين التي تقوم بها السلطات الانتخابية وتوزيع الهويات وحرية الوصول الى مراكز الاقتراع وعدم تعرض الناخبين للترهيب ونقل أوراق الاقتراع وأمن عملية عد الأصوات، وكذلك تنسيق أنشطة المراقبين المنتمين للمنظمات الحكومية الدولية والحكومات الأجنبية. كما سترصد البعثة امتثال قوات الأمن لقوانين وقرارات المجلس التنفيذي الانتقالي ذات الصلة.

وقد أكد الأمين العام في تقريره على أن خبرة الأمم المتحدة في ناميبيا أوضحت أن المراقبين الذين يبقون فترة طويلة لمتابعة الحملة الانتخابية بكاملها وإنشاء شبكات الاتصالات أكثر فائدة بكثير من أولئك الذين يصلون قبل الانتخابات مباشرة ويركزون على ممارسة عملية التصويت في حد ذاتها. لذلك فإن الأمين العام يقترح أن يكون للبعثة، في إطار ولايتها الموسعة، مجالان تنفيذيان: شعبة تعزيز السلم والشعبة الانتخابية. وقد أوصى باستمرار يزيادة عدد أفراد شعبة تعزيز السلم من ١٠٠ مراقب الى ٥٠٠ مراقب

بحلول آذار/مارس ١٩٩٤، لتمكين أفرقة الرصد من زيادة تغطيتها. والشعبة الانتخابية، من جهة أخرى، ستزاد من ١٤، وهو المستوى الحالي المرخص به، الى ٥٠ خلال فترة الانتخابات. وهناك ما يقرب من ٣٠٠ موظف محلي سيكونون مطلوبين في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير و ٧٠٠ موظف إضافي خلال المرحلة الأخيرة السابقة على الانتخابات. ومن المتوقع أن تشارك منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي والكمنولث بـ ١٥ و ١٥٠ و ٢٠ مراقبا على التوالي في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير ١٩٩٤. وسيبلغ العدد الإجمالي للمراقبين المطلوبين للانتخابات ذاتها ٨٤٠ ٢. وستتألف مجموعة المراقبة الأساسية من ٥٠ مراقبا من منظمة الوحدة الأفريقية و ٣٢٢ مراقبا من الاتحاد الأوروبي و ٧٠ مراقبا من الكمنولث و ٦٠٠ من جهات مثل البلدان الافريقية المجاورة وبلدان أخرى في القارة، والعدد الباقي البالغ ٧٧٨ ١ سيأتي من الأمم المتحدة ذاتها.

وقد نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام في جلسته المغلقة بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وفي جلسته العلنية بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وأدلى أعضاء المجلس الـ ١٥ جميعا ببيانات وكذلك الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة وممثل المؤتمر الوطني الافريقي. وجميع المتكلمين رحبوا مع التقدير بتقريرالأمين العام لمضمونه، وأيدوا بالإجماع التوصيات الواردة فيه. واتخذ قرار مناسب - هو القرار ٨٩٤ (١٩٩٤) - بتوافق الآراء.

ومشروع القرار المطروح على الجمعية العامة اليوم هو نتاج مشاورات أجريت مع جميع المجموعات الإقليمية. وهو يتسق وقرار مجلس الأمن. كما يعبر عن وجهات النظر والاقتراحات التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المناقشة المتصلة بجنوب افريقيا في هذه القاعة في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وإنني لعلى ثقة بأن تقرير الأمين العام وقرار مجلس الأمن وكذلك هذا القرار عندما تتخذه الجمعية العامة ستمثل مصادر تشجيع لكل الساعين في جنوب افريقيا من أجل إيجاد تسوية سياسية سلمية لصالح بلدهم، وفي نفس الوقت يرسل رسالة واضحة لأولئك الذين اختاروا الانسحاب من العملية وأولئك الذين يهددون الانتخابات ذاتها، بأن يعيدوا النظر في مواقفهم بما يخدم المصالح الأوسع شعب جنوب افريقيا بأسره.

وحيث أن مستقبل جنوب افريقيا يعتمد على نتيجة أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية، فإن المهمة الملحة التي تنتظر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأكمله هي توفير الدعم الضروري للعملية الانتخابية الذي طلبه أبناء جنوب افريقيا عن طريق المجلس التنفيذي الانتقالي. هذا هو ما يركز عليه هذا القرار. وفي هذا الصدد أحث الجمعية على اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، وأن تظل بجانب شعب جنوب افريقيا في هذه المرحلة الأخيرة الحاسمة من الرحلة الشاقة المضنية لنيل حريته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن تبت الجمعية في مشروع القرار المعنون «الانتخابات الديمقراطية وغير العنصرية في جنوب افريقيا» (A/48/L.52). هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٣/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من النظر في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠